الجلسة الثامنة والثلاثون بعد المائة

- **التاريخ** : الجمعة 14 شوال 1420 (2000/01/21)
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : خمس وأربعون رقيقة ابتداء من الساعة الرابعة وربع مساء
- **جدول الأعمال** :

الاستماع إلى رد السيد الوزير الأول على تدخلات السادة المستشارين أثناء مناقشة التصريح الحكومي.

* * *

*** السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :**

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

حضرات السيدات والسادة،

بعد التصريح الهام الذي تقدم به سيادة الوزير الأول أمام مجلسنا، وبعد التدخلات المتواصلة التي تقدمت بها جميع الفرق النيابية والنقابية وجميع ومكونات هذا المجلس، جاء الوقت لإعطاء الكلمة لسيادة الوزير الأول للإجابة على مختلف التدخلات. بعد كلمة السيد الوزير سيكون لنا موعد مباشر مع الجلسة الختامية.

الكلمة للسيد الوزير الأول، فليتفضل مشكورا

*** السيد الوزير الأول، الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي**

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أريد في البداية أن أعبر لكم عن تشكراتي الخالصة لمشاركتكم القيمة في التحاور حول العرض الذي كان لي شرف التقدم أمام مجلسكم الموقر، وللعناية التي أو ليتموها لمختلف جوانب السياسة الحكومية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تضمنها.

إن الحوار الذي يدور بين الحكومة ومجلسكم الموقر، ونوعية القضايا التي تفضل السادة المستشارون بإثارتها لما يعزز في نظرنا، الدور الإيجابي لممثلي مختلف مكونات هذا المجلس، من مؤسسات منتخبة وفاعلين اجتماعيين واقتصاديين ومأجورين من القطاعين العام والخاص، في إنجاح المشروع المجتمعي الذي نطمح إلى وضع بلادنا في طريق بنائه لصالح وطننا وأجياله الصاعدة.

إن ما تقدمتم به، أيتها السيدات والسادة المستشارون المحترمون، من مقترحات وأفكار مستقاة مما تستخلصونه من الواقع المعيش للمواطنين ومن تجاربكم الميدانية، سيكون له بكل تأكيد التأثير الإجابي على العمل الحكومي وسيغني العلاقات المؤسسية بين الجهازين التشريعي والتنفيذي بما فيه خير بلادنا وشعبنا.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

إن المشروع المجتمعي الذي نسعى إلى التعبئة حوله، يستمد مصداقيته من شمولية التحليل الذي أفضى بنا إلى تصوره، ومن واقعية المنهجية التي نسير على هديها للدفع بمسلسل إنجازه، والتي تعتمد الارتباط العضوي والتفاعل الجدلي بين التشغيل والاستثمار وتخليق الحياة العامة والتنمية الاجتماعية، على طريق إرساء دعائم مجتمع متضامن متشبث بتعاليم ديننا الحنيف، معتز بقيمنا الحضارية، مستثمر للمظاهر المشرقة من تاريخ أمتنا، يوفر للإنسان المغربي أسباب الكرامة وشروط العيش الشريف، وظروف

المشاركة الواعية في التغيير والتطور، سواء على مستوى الحاضرة والقرية أو الحي والمدشر، في إطار صرح ترابي تحتل فيه الجهة بخصائصها المتميزة موقعا محوريا في التنمية وصفة المخاطب والشريك بالنسبة للدولة في الاختيارات والمشاريع التي تحدد مصير بلادنا ومستقبل مجموعتنا الوطنية.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

لقد ركزنا في برامجنا على وضع تحفيز الاستثمار في صلب الإصلاحات المرتبطة بتطوير الإطار المؤسساتي والقانوني للنشاط الاقتصادي والتدبير المقاولاتي في بلادنا، إدراكا منا أن كل خطوة في مجال الاستثمار هي خطوة على طريق التشغيل.

وفي نفس الاتجاه وعلى نفس المقاربة تتظافر مجهودات كل القطاعات الوزارية بينها وتنشيطها ومتابعتها، وذلك بمنهجية سعيت إلى تأسيسها على فضيلة الحوار في إطار المجالس الحكومية أو مختلف اللجن الوزارية القطاعية أو الموضوعاتية التي حرصت على إنشائها كلما دعت إلى ذلك ضرورة النجاعة والانسجام في العمل الحكومي.

وأود بهذه المناسبة أن أقف معكم على أوجه من نشاط بعض القطاعات التي أثارت اهتمام السادة المستشارين المحترمين في تدخلاتهم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

اعتبارا للمكانة التي يحتلها العالم القروي في سياستنا فلقد تم، منذ أن بدت علامات الجفاف على الموسم الفلاحي الماضي، الإسراع لمواجهتها بإنجاز البرامج ذات الطابع الاجتماعي التي تطلبت غلافا ماليا بلغ ثلاثة ملايير درهم، وبالموازة مع ذلك إعفاء صغار الفلاحين من الديون المستحقة عليهم إزاء القرض الفلاحي، وتخفيض أسعار الأسمدة والبذور، ودعم الإنتاج الوطني لبعض القطاعات الإنتاجية الحيوية، علما بأن غايتنا القضاء على الآثار الوخيمة التي تنجم دوريا عن هذه الظاهرة المتكررة التي تعاني منها بلادنا.

وفي هذا السياق، نعمل على تنويع الأنشطة في العالم القروي عن طريق تعبئة الموارد المائية قصد استقرار المنتوج السنوي للحبوب في المناطق البورية الملائمة المناخ، وعن طريق تنمية السياحة في المناطق الجبلية التي أصبحت مصدرا متناميا من مصادر الدخل في هذه المناطق، وعن طريق البرامج المندمجة في ميدان المياه والغابات تتضمن مجموعة من التدابير، منها تعويض السكان عن النقص الناجم عن حماية الأراضي الرعوية الغابوية، وإعداد مشروع قانون خاص بالمناطق الجبلية حفاظا على الموارد الطبيعية ومستوى عيش السكان، فيما نقوم باعتماد العمل لتوسيع خريطة التجهيزات الأساسية وتعميم التمدرس على فتيان وفتيات العالم القروي، وهو الميدان الذي شهد قفزة نوعية مشجعة من الموضوعية تم تسجيلها بكل اعتزاز.

هذا وفي مجال الصيد البحري، فإن الحكومة التي اتخذت كل التدابير لوضع حد للنهب الكارثي لثرواتنا السمكية، لن تألو جهدا في استكشاف كل أوجه التعاون مع شركائنا لتوفير مستلزمات الرفع من القيمة المضافة لإنتاج السمك على أساس المصالح المشتركة لبلداننا وبما يخدم إنعاش هذا القطاع الحيوي ويحسن ظروف عيش العاملين فيه الذين عملت الحكومة على تمتيعهم وذويهم بنظام للتغطية الصحية والاجتماعية، وتحسين أوضاعهم عبر تحديث الأسطول البحري ودعم وسائل الإنقاذ وخلق مراكز طبية بالموانئ وإنجاز عدد من قرى الصيادين على وجه الخصوص.

حضرات السيدات والسادة،

لم يغب عن اهتمامكم التذكير في مداخلاتكم بأهمية القطاع الصناعي. وفي هذا الصدد، يجدر بي أن أؤكد أن جهود الحكومة انصبت في هذا القطاع وفقا لسياستها العامة على الاستثمار والتشغيل والتضامن، حيث عملت على توفير مجموعة من الشروط الملائمة لتقوية قدرة نسيجنا الصناعي على التنافس، وذلك باعتماد خطة تستهدف التحكم في تكلفة عناصر الإنتاج، وتيسير الحصول

على موارد ملائمة للتمويل، ومضاعفة أعداد المناطق الصناعية، وإحداث المراكز التقنية للمساعدة على تأهيل المقاولات، ووضع برنامج لدعم الجودة، مع التركيز على المقاولات الصغرى والمتوسطة التي توفر لها النصيب الأوفر من اهتمامات ومساندة الحكومة والتي نأمل أن تستفيد في غضون هذه السنة من مقتضيات ميثاق إطار يحدد علاقات تعاقدية قارة ومثمرة بين الدولة ومختلف المكونات الممثلة لها.

ولدعم المجهودات المبذولة للرفع من تنافسية قطاعنا الصناعي، سينطلق هذه السنة إنجاز مشروع الغاز الطبيعي الذي ستستفيد منه عدة مراكز صناعية، فيما سيساعد على بلوغ نفس الغاية دخول القانون الجديد للهيدرو كربورات حيز التطبيق بما يوفره من تكثيف للاستثمار في ميادين التنقيب عن النفط والغاز.

هذا ولقد احتل قطاع الصناعة التقليدية الذي يستقطب جزءا لا يستهان به من مواردنا البشرية ومقدرتنا الإبداعية الأصيلة والذي يشهد التاريخ بدور رجالاته في معركة تحرير وطننا، موقعا مركزيا في اهتمامات الحكومة التي تعمل على توفير شروط تنمية عن طريق وضع مشروع قانون إطار ينظم الحرف والخدمات الصناعية التقليدية، والإعداد للإحصاء العام لجميع الصناع التقليديين والمقاولات التابعة للقطاع، ومراجعة النظام التمويلي له عبر إعادة النظر في مسطرة منح القروض بهدف جعلها في متناول المقاولات الصغيرة، وتهيئ مشروع منظومة جديدة للتغطية الاجتماعية تتلاءم وخصوصيات هذا القطاع الحيوي.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

إن الغاية من التعرض لبعض جوانب العمل في قطاعات وردت تساؤلات السادة المستشارين بشأنها هو إبراز ذلك الارتباط العضوي الذي يحكم سياستنا في كل القطاعات بين الاستثمار والتشغيل وتحسين الأوضاع الاجتماعية للشغيلة والفئات العريضة من الطبقات الكادحة، وذلك في إطار تثبيت دعائم اقتصاد اجتماعي نريد له أن يصبح أداة فاعلة في تقوية مناعة مجتمعنا وتجنيبه الآثار السلبية لعولمة المبادلات وتحرير الاقتصاديات بمساهمته في تقليص الفوارق بين القطاعات الأكثر استيعابا للتكنولوجيات الحديثة والأكثر انفتاحا على الأسواق الخارجية والقطاعات الواسعة من نسيجنا الإنتاجي المفروض عليه التأقلم والمواءمة مع ضرورات المنافسة الدولية.

السيد الوزير،

حضرات السيدات والسادة،

إن تنمية قطاع المواصلات والتكنولوجيات الإعلامية تستمد مشروعية أولويتها من دورها الحيوي في تأهيل اقتصادنا والرفع من وتيرة خلق فرص الشغل وتوفير أسباب المناعة لوطننا مما يتطلب توسيع مجالات هذا القطاع لتشمل التعليم والتكوين والبحث العلمي والأنشطة الاقتصادية والخدمات، فضلا عن إقامة شبكة وطنية إلكترونية في مجال الإدارة وإرساء الإطار القانوني للتقنيات الإعلامية، وتطوير بريد المغرب، وتوسيع الخدمات العمومية الأساسية وتحسين أوضاع العاملين في القطاع، وهذا ما يفرض على الحكومة أن تجعل من هذه السنة محطة حاسمة في إعادة هيكلة المشهد السمعي والبصري في بلادنا على أساس القيم والمقاييس المعمول بها في الدول الديمقراطية وتعبئة الطاقات المهنية الوطنية العاملة في هذا القطاع، بالتحاور مع ممثليهم لاعتماد السبل الكفيلة بتحسين أوضاعهم والاستجابة لمتطلبات العمل الإعلامي وفق منظور متجدد ملائم لما يعرفه العالم من ثورة في هذا المجال.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

إنكم مدركون لما تقتضيه هذه الإصلاحات من ضرورة نهج سياسة للتربية والتكوين تساير متطلبات العصر وتستجيب لحاجيات مجتمعنا ونسيجنا الاقتصادي، وسياسة ثقافية تمكن الإنسان المغربي من التعبير عن هويته وتتيح تفجير طاقاته الخلاقة.

واستجابة لهذه المقتضيات، تعمل الحكومة على أن يدخل الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي باركه صاحب الجلالة أيده الله

ونصره، إلى حيز التنفيذ ابتداء من الدخول المدرسي والجامعي المقبل. فيما تكثف جهودها في المجال الثقافي لإعطاء انطلاقة قوية لمشاريع جديدة في مقدمتها، تشييد المكتبة الوطنية. والمتحف الملكي للحضارات، ومتحف الفنون المعاصرة، وأكاديمية الموسيقى وتنشيط الحياة الثقافية بمساهمة الفعاليات الوطنية العاملة في هذا الميدان.

حضرات السيد والسادة،

إن تأهيل اقتصادنا الوطني وإنعاش الاستثمار وبناء مجتمع متضامن ومستقر رهينان بمدى نجاحنا جميعا في مسيرة تثبيت المسيرة الديمقراطية وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون، وإشاعة قيم الأخلاقيات والشفافية في تدبير الشأن العام.

نعم، وكما أكدته أمامكم، فإن أكبر التحديات التي تواجهنا كحكومة هو ربح رهان التخليق السياسي والبناء المؤسساتي من خلال التزامنا بتوسيع مجال الحريات العامة، والنهوض بشؤون المرأة، ومراجعة مدونة الانتخابات، واستكمال بناء الصرح الإداري الترابي، وتخليق تدبير الشأن العام

إن إشكالية تخليق تدبير الشأن العام ترتبط بالإصلاحات الجوهرية التي قررت الحكومةإدخالها على الإدارة. ونحن نهيئ لهذه الإصلاحات عن طريق :

- تفعيل أجهزة أساسية، كالمجالس الأعلى للوظيفة العمومية والمفتشيات العامة للوزارات.
- إرساء المجالس الجهوية للحسابات بكيفية تدريجية.
- تعيين مندوب وزاري لإعداد تصور بديل لنظامي الأجور والمعاشات المدنية والعسكرية الجاري بهما العمل في الوظيفة العمومية، نظرا لما يشوبهما من نواقص وثغرات.
- تجسيد مضامين ميثاق حسن التدبير المتمثل في تقليص وعقلنة الإنفاق العام والتخفيض من المصاريف المرتبطة بسير دواليب الدولة، وعقلنة تدبير المأموريات التي يقوم بها أعضاء الحكومة وموظفو الدولة وأعوانها إلى الخارج، وإلغاء التعويضات التي كانت تصرف للأطر الإدارية والموظفين عن عضويتهم في المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية التابعة للدولة والجماعات المحلية، ومنع الجمع بين الوظيفة وأنشطة حرة تجارية أو صناعية بصفة مهنية وقارة، والتصدي لحالات الغياب غير المبرر في اللازمة بشأن المقالات الصحافية التي تعنيهم شخصيا أو تعني المصالح التابعة لهم.
- إحداث آليات لمحاربة الرشوة ذات مفعول قصير ومتوسط وطويل المدى انطلاقا من أشغال المناظرة التي نظمت بالدار البيضاء في شهر يونيو من السنة الماضية، والتي تشهد الآن بلادنا تجسيد بعض جوانبها على أرض الواقع في شكل حملات تحسيسية بالمؤسسات التعليمية.

على أننا واثقون من أن التقليص من مجالات تدخل الإدارة، وتبسيط المساطر والمسالك الإدارية يظلان من العوامل المساعدة على الحد من تفشي هذه الظاهرة التي تهدد اقتصادنا وسمعة بلادنا وكرامة مواطنينا.

وأود أن أذكر بما شرعت الحكومة في القيام به هذا الصدد، وبالذات في ميدان النقل، بإعدادها مشروعا شاملا لإصلاح قطاع النقل الطرقي للبضائع تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان، يكرس مبدأ تحرير هذا القطاع كليا ويرجح صفة الحرفية لتدارك الوضع وإعادة تأهيله، مع رفع احتكار الاستئجار الذي كان مخولا للمكتب الوطني للنقل، فيما تضع اللمسات الأخيرة على مشروع إصلاح النقل الطرقي للمسافرين للحد من كل أشكال الامتيازات المترتبة عن نظام الرخص، واعتماد دفاتر التحملات والمخططات الوطنية والجهوية للنقل، تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية لسوق النقل الوطني دون المساس بمصالح المواطنين الذين يستفيدون من هذه الامتيازات عن جدراة واستحقاق تقر لهم بهما المجموعة الوطنية. وفي هذا الإطار فقد تم تجميد أشغال لجنة النقل منذ تعيننا على رأس الحكومة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

لقد أعطت الحكومة أهمية قصوى للتضامن الاجتماعي وعملت على ترجمتها برفع الاعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية ضمن الميزانية العامة والتي وصلت نسبتها 8.46٪ سنة 1999.

وأريد أن أشير بهذه المناسبة إلى عزم الحكومة على إدخال إصلاح مجتمعي ذي بعد تاريخي في بلادنا بإقرار نظام وطني للحماية الاجتماعية يوسع مجالات التغطية الصحية لفائدة كل شرائح مجتمعنا. ولهذا الغرض ستنكب الحكومة خلال الأسبوع الأول من فبراير من هذه السنة على دراسة المشاريع المقترحة في هذا الباب قصد اتخاذ القرارت الملائمة لبلوغ هذا الهدف.

وإذا كان من غير الضروري إعادة التذكير بالتدابير ذات البعد الاجتماعي التي قامت بها الحكومة لفائدة الأجراء والتي بلغت تكلفتها ما يقرب سبعة ملايير درهم تطبيقا لمقتضيات التصريح المشترك لفاتح غشت 1996، فإننا نجدد التعبير عن إرادتنا في إنجاح الحوار الاجتماعي بكل ما يتضمنه من قضايا، بما فيها الترقية الداخلية والترسيم، يقينا منا بأننا سنجد مع كل الفرقاء مجالات للتجاوب المستمد من قيم الوطنية الصادقة والتوافق التاريخي على أرضية قوامها احترام الحقوق المشروعة للطبقة العاملة وضرورة توطيد الاستقرار داخل المقاولة والمرافق العمومية وتوفير أسباب التقدم والمناعة لمجتمعنا، خدمة للمصالح العليا لوطننا العزيز.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا المشروع المجتمعي الذي نطمح إليه ما زال الطريق إلى تشييده في بدايته ويتطلب منا جميعا التسلح بالصبر ونكران الذات، ونبذ الفئوية المهنية. وهذه هي الأسس الأخلاقية التي سنتخذها كقاعدة لحوارنا مع الجميع، يقينا بأن ما يجمع كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين هو تقديرهم للمسؤولية التاريخية التي نتحملها جميعا، وإدراكهم لما يكتنف القضية الاجتماعية من ظروف تتطلب منا ليس فقط، تحسين ظروف عيش من يتوفرون على مبدأ التضامن والتكافل، بل ينعم بالاستقرار والازدهار في العهد الواعد لصاحب الجلالة الملك محمد السادس من التوفيق والعون، وبأن يشد عضده بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير المولى الرشيد، وسائر أفراد أسرته الملكية الشريفة.

إنه سبحانه وتعالى سميع مجيب، والسلام عليكم ورحمة الله.

* **السيد الرئيس :**

بسم المجلس الموقر أشكر السيد الوزير الأول جزيل الشكر على الاستجابة لطلب المجلس، وعلى الحوار الهام والبناء الذي فتحه مع مجلس المستشارين، وعلى جميع الإيضاحات والبيانات التي تقدم بها حول مختلف التدخلات التي برزت من خلال الجلسات المطولة لهذا الموضوع.

حقيقة أعتقد بأن الجميع يعتقد بأنها سنة حميدة، لربما إن تكررت في المستقبل ستعود بالخير العميم على الوطن والمواطنين، سيما وأنه بعد التعديل الدستوري أصبحت دورة أكتوبر في حاجة إلى تظاهرات مثل هذه التظاهرة التي عشناها جميعا والتي لمسنا، معارضة وأغلبية، أنها بدون شك ستعود بالخير العميم لمعالجة جميع القضايا... في الحقيقة الحوار متواصل، أسبوعي، في نطاق الأسئلة الشفهية، وأصبح كذلك ينصب على محاور، وهذا كذلك نهج جديد سنة السيد الوزير الأول معنا. ولكن اليوم في نطاق هذا التصريح الهام الذي عالج جميع القضايا التي تشغل بال ممثلي الأمة... حقيقة هذه سنة حميدة ننوه بها، نشكر مرة أخرى - صادقين - السيد الوزير الأول عليها.

أعلن عن انتهاء الجلسة المخصصة لمناقشة تصريح السيد الوزير الأول وبإذنكم ننتقل إلى الجلسة الختامية.